السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس الوزراء يتابع مجريات الجلسة

شرع في مناقشة «الرد على الخطاب الأميري» لتحقيق رفاهية

المجلس وافق على «تعديل اللائحة الداخلية» في مداولتيه:

المطير: توجه من المجلس ومكتبه برئاسة العم السعدون أن يكون كل المستشارين كويتيين

كتب : أحمد الهديبان

وافق مجلس الأمة أمس في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام لائحته الداخلية بما يقضي بإحالة الاقتراحات بقوانين المقدمة من الأعضاء مباشرة إلى اللجان المتخصصة لتتولى بحثها ودراستها شاملة جميع الجوانب الدستورية والقانونية والموضوعية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 54 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 55 عضوا.

وكان مجلس الأمة بدأ جلسته بمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، إذا بررت اللجنة التشريعية التعديل بسبب بطء العمل وإطالة الدورة المستندية والتأخر في إنجاز الاقتراحات بقوانين نظرا لكثرتها.

قم انتقل المجلس إلى بند الرد على الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر.

وقد تركز حديث النواب خلال المناقشة على ضرورة إقرار القوانين التي تحقق ما دعا إليه الخطاب السامي ودعوا الحكومة لتقديم برنامج عمل محدد وواضح والتعاون مع المجلس لتحقيق كل ما شأنه رفع المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق رفاهيته.

ورفع السعدون الجلسة على أن يواصل المجلس مناقشة الخطاب الأميري في الجلسة العادية المقبلة منتصف نوفمبر الجاري.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة عند الساعة التاسعة صباحا، لاستكمال البنود المدرجة على جدول الأعمال.

محمد المطير: هناك توجه من المجلس ومكتب المجلس برئاسة العم السعدون أن يكون كل المستشارين كويتيين.

وتابع: اللجنة التشريعية كان عليها كم كبير من القوانين وصار هناك عرف في المجلس والشارع الكويتي يقيّم العضو بكمية القوانين التي يقدمها.. وهذا الأمر غير صحيح.

رئيس التشريعية البرلمانية مهند الساير: تعديل المادتين 97 و 98 للائحة الداخلية مهم حتى يتسنى للجان المختصة النظر بالاقتراحات مباشرة.

507 مقترحات أحيلت إلى اللجنة في دور الانعقاد الأول من المجلس الماضي.. وتراكم نحو 300 مقترح ليس قصورا وإنما لعدم وجود وقت.

اللجان المختصة بإمكانها دراسة الاقتراحات المحالة إليها مباشرة.. ولا حاجة لأن تنظر اللجنة التشريعية الاقتراح.

على اللجنة مسؤولية كبيرة.. والتعديل على نص المادة 98 أن تكون الإحالة من رئيس المجلس إلى اللجان المختصة وتوزع الاقتراحات على النواب.

مقرر اللجنة التشريعية مبارك الطشة: التعديل على اللائحة الداخلية بسبب بطء العمل وإطالة الدورة المستندية والتأخر في إنجاز الاقتراحات بقوانين نظرا لكثرتها.. لم يتم تغيير آلية نظر مشاريع الحكومة بإحالتها من الرئيس إلى اللجان المختصة.

عبدالكريم الكندري: إقرار التعديل يؤدي إلى تطوير اللجان المختصة ويكون في اللجان متخصصون قانونيون وهذا لا يعني إلغاء اللجنة التشريعية وهي لن تكون حاجزا وحائلا أمام تدفق الاقتراحات.

الصقعبي حول «السماح للجان المختصة نظر الاقتراحات مباشرة»: التعديل يهدف لزيادة جودة التشريعات.

جميع اللجان المختصة لديها كوادر وطنية وإذا استشكل الأمر على اللجنة المختصة بإمكانها إحالته إلى اللجنة التشريعية لدراسته بدلا من أن تبقى الاقتراحات متكدسة في أدراج التشريعية.

الزيد: اللائحة الداخلية تنظم عمل المجلس ويجب عدم الجزع من تعديلها وأتمنى إقرار التعديل بمداولتين.

رئيس الحكومة تعهد بتقديم برنامج عمل مكثف فالتعديل يواكب الإصلاح الذي تتبناه الدولة.

لاري: اللجنة استبعدت رأي الحكومة وعدم إبداء رأيها في هذا التعديل المهم والخطير واعتباره شأن داخلي و«تصير لفة مركب اذا صار أي لبس».

رأي التشريعية يكون أفضل ويكون مدروسا وفي النهاية هو رأي المجلس.. وأقترح استبدال النص نحذف التشريعية ونضع اللجنة المختصة.

عبدالله المضف: أؤيد التعديل واللائحة الداخلية هي لتنظيم آلية عمل المجلس واللجنة التشريعية متخمة بالاقتراحات.

أدعو لتعديلات أخرى لتسهيل آلية عمل المجلس.. وحق الحكومة محفوظ في قوانينها.

المطر: اللائحة الداخلية عدلت خمس مرات منذ 1963 وما نقوم به ليس بدعة.. والتعديل لتطوير عمل اللجنة التشريعية

قدمت قانون محفظة الطالب العلمي في المجلس الماضي ولم يحل إلى اللجنة التعليمية رغم أنه قدم منذ سنة ونصف السنة.. وأتمنى إقرار المقترح لتسريع عمل المجلس.

جنان بوشهري: الرأي الفني في اللجنة التشريعية معارضة التعديل وفي حال تعطل اللجوء إلى المادة 55 .

اللجنة تضع جدولها حسب الأولوية والتشريع جودة تشريعية ودستورية وفنية و«لازم وجود مركزية» وأصر على بقاء دور اللجنة التشريعية واللجان المتخصصة بعد دراسة الاقتراحات تعيدها إلى التشريعية.

الساير ردا على بوشهري: أنت غردت قبل يومين باستعجال الموضوعات الواردة من الحكومة وأنت كنت جزءاً من الحكومة وتعرفين كيف يكون التعطيل.

التشريع من النواب وليس من المكتب الفني وهم يسعون لمناقشة الاقتراحات ورأيهم مقدر وليس بالضرورة أن يكون الأساس الذي نبني عليه رأينا.

بوشهري معقبة على كلام الساير: إذا الحكومة لا ترد على الاستفسارات فمن باب أولى استخدام النواب صلاحياتهم تجاه ذلك.

نحن مع تسريع وتيرة العمل بما لا يضر الجانب الدستوري.

جوهر: نحن مع هذا التعديل.. هناك اقتراحات بقيت في اللجنة التشريعية 4سنوات!.

هناك 35 اقتراحا لتعديل اللائحة الداخلية للقفز بعمل المجلس إلى وضع غير مسبوق.. لا بد من الجرأة لتطوير عمل المجلس واللائحة الداخلية يجب أن تتغير بالكامل لمواكبة التطور.

حمدان العازمي: لإلغاء لجنة الأولويات.. وما دمنا فتحنا باب تعديل اللائحة يجب أن نعدل في لجان التحقيق بحيث لا تصوت فيها الحكومة ولا تصوت أيضا في الاستجوابات.

يجب تعديل الصوت الواحد وقانون المسيء ومخاصمة القضاء واستقلاليته ووضع قانون لغرفة التجارة.

مبارك الحجرف: نحن أمام مسؤولية تاريخية لتعديل اللائحة الداخلية وإنهاء الدورة المستندية التي تعطل الاقتراحات.

يجب إلغاء لجنة الأولويات حتى لا يكون دورها مثل دور التشريعية في قبر القوانين.

خليل أبل: هناك خلل وليس قصورا.. والسؤال: هل باستطاعة الأمانة ومكتب المجلس تعيين مستشارين كويتيين وشهاداتهم معتبرة؟ هل لديكم لتدفعوا للمستشارين؟

عبدالله الأنبعي: من باب أولى إصلاح بيت الأمة والدورة المستندية الطويلة يجب تعديلها وجدول الأعمال لا يوجد فيه قانون واحد محال.

كمية القوانين المقدمة إلى الآن 255.. ولدينا إدارة الإعداد البرلماني والاستشاري الموجود في اللجنة المختصة ومن غير المعقول استمرار هذه البيروقراطية.

ثامر السويط متسائلا: هل يوجد نص دستوري يخالف الاقتراح؟

• هذا تعديل يعالج المركزية.. أما بخصوص الرأي الإداري بعدم وجود مختصين فهذه دعوة للأمانة لوضع متخصصين في اللجان.

مقرر اللجنه التشريعية: بحسب اللائحة أي اقتراح لا يوجد لجنة مختصة له فإنه يرجع إلى اللجنة التشريعية.. وهناك قوانين كثيرة لايمكن أن تنجزها اللجنة بشكل سريع.

محمد الحويلة: هذا التعديل سيساهم في الاستعجال بالدورة المستندية التي عانينا منها في المجالس السابقة.

القوانين المقدمة من المجلس يجب أن توجه بشكل سريع للجان المختصة سواء الدائمة أو الموقتة لتسير العملية التشريعية بشكل مرن.

محمد هايف مؤيدا مقترح «السماح للجان المختصة نظر الاقتراحات مباشرة»: عملنا عدة سنوات في التشريعية وشاهدت كيف تتراكم القوانين حيث كنا نعيد القوانين في كل دورة ولا ترى النور بسبب هذا الروتين القاتل.

مهلهل المضف: الانعكاسات السلبية لبطء الإنجاز في لجان المجلس تنعكس سلبا على مصالح الناس والاستقرار السياسي.. هذا التعديل مستحق لتسريع وتيرة الإنجاز وتطوير اللائحة الداخلية.

عبدالله فهاد: لجنة الألويات منبثقة من تجربة برلمانية حقيقية.. ندعو لضبط البوصلة التشريعية في المجلس وبما يتواكب مع رغبة الناس وتطوير سير العمل وأن تحاط بضمانات

وزراء التربية والمالية والعدل

مقرر اللجنة التشريعية مبارك الطشة في مداخلته

الساير: تعديل المادتين 97 و 98 للائحة الداخلية مهم حتى يتسنى للجان المختصة النظر بالاقتراحات مباشرة

الطشة: التعديل على اللائحة الداخلية بسبب بطء العمل وطول الدورة المستندية والتأخر في إنجاز الاقتراحات

عبدالكريم الكندري: إقرار التعديل يؤدي إلى تطوير اللجان المختصة وهذا لا يعني إلغاء اللجنة التشريعية

الزيد: اللائحة الداخلية تنظم عمل المجلس ويجب عدم الجزع من تعديلها وأتمنى إقرار التعديل بمداولتين

عبدالله المضف: أؤيد التعديل واللائحة الداخلية هي لتنظيم آلية عمل المجلس و"التشريعية" متخمة بالاقتراحات

المطر: اللائحة الداخلية عدلت خمس مرات منذ 1963 وما نقوم به ليس بدعة.. والتعديل لتطوير عمل اللجنة

أحاديث نيابية

ابتسامة نيابية مشتركة

مداخلة عبدالكريم الكندري